



محمد الترهوني يسرد اعترافات دانتية

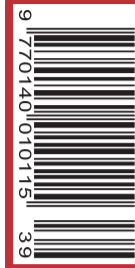
15 ص 3

إعادة هيكلة «جريدة» لضبط الوضع المنفلت في عدن

3 ص 3

بريطانيا تجدد شراكتهما الإستراتيجية مع عُمان

3 ص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/09/21

04 صفر 1442

السنة 43 العدد 11827

Monday 21/09/2020

43rd Year, Issue 11827

العرب

المالكي يفشل في إقناع إيران بدعمه في الانتخابات المقبلة

بغداد - قالت مصادر سياسية في بغداد إن جهود زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي في حشد الدعم الإيراني لإقرار صيغة الدائرة الواحدة في كل محافظة ضمن الانتخابات، باءت بالفشل، في ظل تمسك الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والقوى السياسية السنية بصيغة الدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، التي سبق للبرلمان أن أقر إطارها العام، دون جدال تفصيلي. وكان البرلمان أقر تعديلا جوهريا على قانون الاقتراع العام، تتحول المحافظة بموجبها من دائرة انتخابية واحدة إلى عدة دوائر بحسب عدد المقاعد المخصصة لها في البرلمان، لتصبح دائرة لكل مقعد، بدلا من دائرة لكل محافظة. وأقر البرلمان هذا التعديل تحت ضغط تظاهرات حاشدة استمرت عدة شهور وسقط خلالها مئات القتلى والإفراط في الجرحى بنيران ميليشيات موالية لإيران تدخلت لحماية النظام العراقي الذي يمثل الأحزاب الدينية.



نوري المالكي يدرك أن تعدد الدوائر ضمن المحافظة الواحدة سيقتضي على أماله

وسافر المالكي إلى إيران الأسبوع الماضي بطريقة أثارته الجدل ووضعت الكثير من علامات الاستفهام على السلوك السياسي لزعيم ائتلاف دولة القانون ونوابها في المرحلة المقبلة. وقالت مصادر سياسية في بغداد إن بند الانتخابات وقانونها كان من بين أولويات زيارة المالكي إلى إيران، موضحة أن جهود زعيم ائتلاف دولة القانون في هذا المجال لم تتكفل بالنجاح. وتشير المصادر إلى أن الإيرانيين رفضوا إعطاء المالكي وعدا بأنهم سيدخلون في العراق لإعادة العمل بصيغة اعتبار المحافظة دائرة واحدة. ويقول مراقبون إن إيران لا تريد المزيد من شعور الشارع العراقي -ولاسيما الشق الشيعي منه- بالغضب إزاءها، بعد أن كشفت تظاهرات أكتوبر 2019 حجم التراجع الكبير في شعبيتها داخل هذا البلد المجاور. ويعهد المالكي -وهو رئيس وزراء العراق لدورتين بين 2006 و2014 - أكبر المستفيدين من القوانين الانتخابية خلال عمليات الاقتراع السابقة، إذ كانت دوما تُبنى وفقا لقياسات مشروعه السياسي، لذلك حقق نتائج ليست واقعية في الانتخابات 2010 و2014، قبل أن يتلقى صدمة كبيرة في انتخابات 2018، التي خسرها خلالها لثلاثي مقاعده تقريبا، بسبب اعتماد قواعد جديدة في الاقتراع. ومنذ شهور يتحرك المالكي لتلافي تكرار

الرئيس عباس عاجز عن دفع فواتير المصالحة مع حماس

تركيا تجمع قياديين من حركتي فتح وحماس في محاولة لإنهاء الانقسام



الكمامة لا تخفي الضغائن

الحالي عضو اللجنة المركزية لفتح حسين الشيخ طلب قرض عاجل بـ300 مليون دولار من الدوحة، إلا أنه عاد خالي الوفاض مع نصيحة قطرية بالعودة إلى التنسيق مع الجانب الإسرائيلي للحصول على أموال المقاصة الضريبية، وبأن القرض الإسرائيلي موجود في مائة السلطة الفلسطينية بقيمة 900 مليون شيكل. واعتبر المحلل السياسي الفلسطيني عدلي صادق أن الصيغة التي تريد حماس من اجتماع تركيا المرتقب لا تقترب من فكرة إنهاء الانقسام على الأرض. وقال صادق في تصريح لـ"العرب" "هناك فارق بين إنهاء الانقسام والمصالحة بين قادة الحركتين، فهم عمليا متصالحون، لكن الحركتين أبعد

إنهاء الصراع المستمر بين حركتي فتح وحماس منذ ثلاثة عشر عاما. وقدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الملاذ والدعم لحركة حماس، بما في ذلك منح الجنسية التركية لبعض القياديين فيها، كجزء من محاولاته لتوسيع نفوذ تركيا في المنطقة. واستبعد مصدر فلسطيني مطلع أن يتمكن الرئيس محمود عباس من الانتقال في التحالفات إلى المحور الذي تقف فيه حماس، المحور الإيراني التركي القطري الإخواني. لكنه لم يستبعد أن يكون لقاء الرجوب والعاروري في تركيا آخر المحاورات والرسائل التي يرسلها عباس إلى حلفائه السابقين في معسكر الاعتدال العربي. وفي تصريح لـ"العرب" عزى المصدر ذلك إلى أن النخبة الفلسطينية المتحكمة بالسلطة والنفوذ في رام الله تدرك جيدا أنها باتت في موضع ضعف وسيكون موقعها ثانويا في التحالف مع حماس بعد أن أعربت دول الخليج ومصر والأردن عن دعمها لقرار الإمارات تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ووفق المصدر نفسه "يعني تصالح فتح مع حماس، فتح الباب لفرص الحصار على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، لأن حركتي حماس والجهاد الإسلامي مرجحان على قوائم الإزهاق، ليس فقط في دول الخليج بل في العديد من العواصم الأوروبية". وتوقع محلل سياسي فلسطيني فشل الجهود التركية في الجمع بين فتح وحماس، مؤكدا على أنه لا مصلحة فلسطينية ومحمود عباس موجود في الرئاسة. وتعيش الحركتان الفلسطينيتان أزمتا جدية مع جمهورهما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن أزمة ثقة تتسع يوما بعد يوم، فلم تستطع الحركتان حشد مظاهرات في محافظة الخليل التي يقطنها 800 ألف نسمة بعد توقيع الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل، ولم يتجاوز الحضور ستمين شخصا غالبيتهم من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما الغيت مظاهرات في رام الله الجمعة الماضية لأن الحضور لم يتجاوز عشرين شخصا. وراهن الرئيس الفلسطيني على دعم مالي قطري بعد اتهامه الإمارات وزعماءها بالخيانة وحرق الأعلام والصور الإماراتية، وأرسل في الثالث من سبتمبر

- على فتح دفع فواتير:
• التنازل عن ثلث عضوية المجلس الوطني الفلسطيني
• استبعاد الهيئات القيادية لمنظمة التحرير
• التنازل لحماس عن مناصب وزارية وبعثات دبلوماسية

صمت دولي ومعارضة داخلية يهددان بتقويض اتفاق حفر - معيتيق

مؤسسة النفط الليبية ترفض رفع القوة القاهرة عن منشآت ينتشر داخلها الجيش

ودعت وزارة الخارجية التابعة للحكومة المؤقتة في الشرق، البعثة الأممية لدى ليبيا بشكل خاص إلى "التعامل بإيجابية مع هذا الإعلان". وأضافت في بيان السبت على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنها تدعو جميع دول العالم، لاسيما البعثة الأممية، إلى التعامل بـ"إيجابية مع هذا الإعلان الشجاع، وضمان تدفق النفط وفق الشروط المنفق عليها".



معيقيق مشهور رجل سلام

على أنه يقوض جهود واشنطن والبعثة الأممية. وحذر معهد "أميركان إنتربرايز" من زيادة "التشرد في كل من شرق ليبيا وغربها، مما قد يؤدي إلى قتال داخلي بين الميليشيات"، معتبرا "صفقة" إنهاء الإغلاقات النفطية التي رعتها روسيا تقويضا لجهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة من أجل رفع الحصار عن موارد الطاقة. ويخفف الاتفاق النفطي الذي جرى برعاية روسية الضغط على الجيش الليبي الذي كان ينظر إليه أنه معرقل للمصالحة الليبية والدولية جراء إغلاق قبائل موالية له للموانئ النفطية احتجاجا على التقسيم غير العادل

القاهرة عن المنشآت والموانئ النفطية التي تعتبرها آمنة، لكنها قالت إن الإجراء سيظل ساريا على المنشآت التي يتواجد فيها مسلحون. وشنت المؤسسة في الفترة الماضية حملة تهدف إلى الضغط لإخراج الجيش من الموانئ والحقول النفطية، متهمه بإيهاب بنشر قوات من مرتزقة فاغنر الروسية، وهي الاتهامات نفسها التي ترددها الولايات المتحدة وتنفيها روسيا. وقادت الولايات المتحدة خلال الفترة الماضية جهودا لإعادة ضخ النفط، ونشرت السفارة الأميركية بيانا أكدت فيه موافقة حفر على إعادة استئناف الإنتاج، في ما ينظر مراقبون إلى الاتفاق